

الشركة ذات الغرض الخاص

(SPV)

(دراسة شرعية عن الملكية المؤقتة)

دراسة مقدمة إلى

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

د. محمد علي الفهري

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الشركة ذات الغرض الخاص (SPV)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد:

اكتسبت "الشركة ذات الغرض الخاص" أهمية في مجال الاستثمار
والأعمال المصرفية في العقدين الماضيين إذ أصبحت جزءاً مهماً من عمليات
البنوك، وبخاصة في هياكل عمليات تمويل المشروعات والتمويل المجمع.

ما هي الشركة ذات الغرض الخاص:

الشركة ذات الغرض الخاص هي شخصية اعتبارية ذات مسئولية محدودة تؤسس
بناء على قانون الشركات، والأغلب الأعم ان تكون ذات مالك منفرد وهو ما
يطلق عليه شركة الشخص الواحد ليس في حقيقته شركة إذ الشركة
تقتضي وجود شريكين على الأقل، وإنما المقصود بهذا الشكل القانوني الذي
تنص عليه قوانين الشركات في أكثر البلدان، المقصود به الشخصية

الاعتبارية ذات المسؤولية المحدودة، فإذا نص قانون الشركات على إمكانية تسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة تتألف من شخص واحد، أو سمح ببقاء الشركة قائمة بعد ان تصبح مملوكة لشخص واحد فهذا ليس أكثر من انفراد مالك واحد بتلك الشخصية الاعتبارية، سواء كان هذا المالك شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.

وتشير شركة الشخص الواحد إشكال تعدد الذمم المالية للشخص الواحد إذ و كان له عشر شركات (من شركات الشخص الواحد المذكورة) لم يكن لديون أي منها ان تمتد إلى أي شركة أخرى ولا إلى الذمة المالية لمالك هذه الشركات.

الفرق بينها وبين الشركات الأخرى:

- (١) إنها تعد استثناء من الأصل الذي يقضي بوجود شريكين على الأقل لقيام الشركة.
 - (٢) ان عمرها مرتبط بالغرض الذي من أجله أسست، وهذا خلاف الأصل كما ينص عليه في قوانين الشركات.
 - (٣) ان الغرض الذي من أجله تؤسس هذه الشركة غرض محدود وضيق، ولذلك كان وصفه بأنه غرض خاص.
 - (٤) لا يسمح لها بممارسة كل الأغراض فالقوانين تمنع في الغالب تخصصها في الأعمال المصرفية والتأمين.
-

الفرق بين الشركة ذات الغرض الخاص ونظام العهد المالية:

العهد المالية، أو ما يسمى باللغة الإنجليزية ترست هو أيضاً شخصية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة. في البلدان التي يوجد فيها قانون للعهد المالية، يمكن للمؤسسة المالية أن تنشئ شخصية اعتبارية بناء على ذلك القانون غرضها ان تكون وعاء لأصول مملوكة لها أو لآخرين، وبين هذا والشركة ذات الغرض الخاص شبه واختلاف، أما الاختلاف فهو ان الشركة ذات الغرض الخاص لها مالك أو أكثر يكون له كافة الحقوق المقررة للمالك في ظل قانون الشركات، فالشركة تملك الأصول وهو يملك الشركة.

أما "العهد المالية" فهي تملك الأصول ولكن لا مالك لها، ولذلك فإن الحقوق المقررة للمؤسسة المالية أو للمستثمرين على تلك الأصول محدودة بانتفاعهم ببعض الفوائد المتولدة منها مثل الأرباح والإيرادات والتمن عند البيع ولكن التصرف فيها لتحقيق هذه الأرباح والإيرادات راجع إلى "المؤتمن" أو "الناظر" على العهد المالية الذي يطلب منه في ظل القانون أن يحفظها لصالح أصحابها وان يتصرف فيها في ضوء التعليمات الصادرة منهم عند تأسيس العهد المالية. وقد تتضمن تلك التعليمات التصرف بالبيع لتلك الأصول في تاريخ محدد أو عند وقوع أمر منصوص عليه.

استقلالية الشخصية الاعتبارية ذات الغرض الخاص:

والمعيار المحاسبي المتعلق بالشخصية الاعتبارية ذات الغرض الخاص (SPV) ضمن معايير المحاسبية الأمريكية المسماة GAAP تنص على ان

الشركة ذات الغرض الخاص إذا كانت مملوكة للشركة يجب ان تجمع ميزانيتها في ميزانية الشركة الأم (أي يصدر عن الشركة ميزانية مجمعة) ولا يسمح باستقلالها إلا بتوفر شروط وهي:

(١) ان تملك جهة أخرى غير الشركة الأم حصة معتبرة فيها، ولا تكون معتبرة إلا إذا كانت ٣% أو أكثر.

(٢) ان تسيطر على مقدراتها الإدارية جهة غير الشركة الأم.

(٣) ان يتحمل ذلك الطرف الآخر الدولار الأول في حال حصول الخسارة.

مبعث الحاجة إلى الشركة ذات الغرض الخاص:

الحاجة إلى الشركة ذات الغرض الخاص مبعثها:

(أ) الأصول خارج الميزانية: تنقسم الأموال التي بيد البنك (وكذلك الشركات الأخرى) إلى أموال "دخل الميزانية"، وهي الأموال التي تكون يد البنك عليها يد ضمان مثل الحسابات الجارية في البنوك ولذلك تربط برأسمال البنك وتضبط بالمعايير الإشرافية ذات العلاقة، والأموال "خارج الميزانية" وهي الأموال تحت الإدارة ويد البنك عليها يد أمانة فلا يضمنها إلا بالتعدي والتفريط وليست مثل هذه الأموال محدودة بحجم رأس المال ولا تقع تحت طائل ضوابط إشرافية صارمة.

ويقتضي هذا التفريق ان يكون لكل نوع من الأموال دفاتره الخاصة به وان يتحمل خسائره ويغنم أرباحه بصفة مستقلة استقلالاً تاماً عن النوع الثاني هذا الاستقلال يحتاج إلى إجراءات وآليات أقواها وأكثرها صرامة تأسيس شركة ذات غرض خاص، تكون وعاء للأموال خارج الميزانية فتخضع عندئذٍ لكافة متطلبات الاستقلال التي تفرضها قوانين الشركات من حيث وجود مجلس إدارة وجمعية عمومية للشركات وميزانية مستقلة ودفاتر خاصة بها ومراجع حسابات معتمد.

(ب) الحماية من الإفلاس:

وهو ما يطلق عليه bankruptcy remote ، فإن الشركات تحتاج في بعض الأحيان إلى إبعاد أصول معينة عن تحمل تبعات الوضع الائتماني للشركة أو حماية الشركة نفسها من تأثير الوضع الائتماني لتلك الأصول، ولا سبيل إلى مثل ذلك إلا بإخراجها تماماً من الشركة وجعلها تحت مظلة شركة مستقلة ذات شخصية اعتبارية وسجل تجاري منفصل تماماً عن الشركة.

مثال ذلك:- شركة تملك أصولاً مؤجرة (سيارات) قامت بتصكيكها ثم تولت على سبيل الوكالة عملية تحصيل الإيجارات وتسليمها للمالك الجديد وهم حملة الصكوك. تقتضي عملية التصكيك إخراج هذه الأصول من دفاتر الشركة واستقلالها بسجل منفصل يختص بالأصول المملوكة لحملة الصكوك، ولكن هذا ليس أمراً مأموناً من ناحية حملة الصكوك وكذلك من جهة الشركة المصدرة. ذلك ان تعرض الشركة إلى مصاعب

مالية ووقوعها في وضع الإفلاس يعرض تلك الأصول لخطر استيلاء دائني تلك الشركة عليها وصعوبة إثبات حملة الصكوك لمليتها لهم وأنه قد جرى بيعها من قبل الشركة إليهم. والغالب ان وجود هذه الأصول تحت يد الشركة من الناحية المالية والمحاسبية يجعل دعوى ملكيتها من قبل جهة أخرى عسير الإثبات، إذ لو كان ذلك كافياً لحماية الأصول من الدائنين لكان ذلك وسيلة سائغة لضياع حقوق الدائنين، إذ يدعى كل مدين ان أصوله ليست ملكاً له وكذلك الحال بالنسبة للشركة إذ ربما تهلك بعض هذه الأصول أو تمنى بالخسران ثم يدعي حملة الصكوك ان وجودها في يد الشركة غير مستقلة من الناحية القانونية مبرر لتحميل الشركة ذاتها تبعة الهلاك وآثار الخسارة، فكان الطريق السليم هو إخراج هذه الأصول في وعاء مستقل على صفة شركة ذات غرض خاص (وفي بعض البلدان على صفة ترست) تكون مسجلة لدى الجهات الرسمية ومملوكة لحملة الصكوك وتكون الأصول المؤجرة مملوكة لتلك الشركة ذات الغرض الخاص يشهد بذلك دفاترها المستقلة من الشركة المصدرة والواقعة تحت نظر مراجعي الحسابات المعتمدين. ومن ثم تصبح هذه الشركة ذات الغرض الخاص غير متأثرة بالوضع الائتماني للشركة المصدرة وفي نفس الحال غير مؤثرة عليها من ناحية هلاك الأصول أو الخسران فيها.

(ج) حماية الأصول من الدائنين:

لو أن شركة قيمة مجموع أصولها ألف مليون ريال أصدرت سندات دين موثقة برهن (secured) هو عبارة عن أصول تملكها الشركة المصدرة (مثل مبنى الإدارة العامة) بمبلغ مائتي مليون ريال وبسعر فائدة ٥% وأصدرت سندات دين أخرى غير موثقة برهن (unsecured) بمبلغ مائتي مليون ريال على سبيل المثال وبسعر فائدة ٨% ثم ان هذه الشركة المصدرة للسندات ثم ان هذه الشركة أعلنت إفلاسها اليوم فإنه لا فرق بين الدائنين ذوي الرهون والآخرين الذين هم أسوة الغرماء إذ سيبقى ما يكفي لتسديد دينهم، ولذلك يعتمد مثل هذه الشركات لتأسيس شركة ذات غرض خاص تضع فيها شرطاً من أصولها حتى لو تعرضت لمثل ما ذكر لم يكن لدائنيها ذوي الديون الغير موثقة ان يستولوا على أصول ذات بال.

(د) التصكيك والتسنييد:

تعد عملية إنشاء شركة ذات غرض خاص جزءاً أساسياً من هيكل عمليات التسنييد والتصكيك. ذلك ان التصنيف الائتماني متطلب أساسي لنجاح عمليات التصكيك، والتصنيف يقتضي عزل الأصول التي هي محل التصكيك عن سائر أصول الشركة المصدرة للصكوك وتحقق المتطلبات القانونية التي تدل على انتقال ملكية هذه الأصول إلى حملة الصكوك عن طريق عقد بيع موثق (true sale) ومن ثم تكون المعطيات الائتمانية لتلك الأصول غير متأثرة بالوضع الائتماني لأي طرف آخر بما في ذلك

المصدر. فاحتاج الأمر إلى وضع هذه الأصول في وعاء هو عبارة عن شركة ذات غرض خاص.

استخدام الشركة ذات الغرض الخاص لأغراض غير مشروعة:

اكتسبت آلية الشركة ذات الغرض الخاص سمعة سيئة بعد انهيار شركة إنرون للطاقة إذ ثبت ان إدارة هذه الشركة كانت تستخدم سلسلة من الشركات ذات الغرض الخاص لخداع ملاكها والأسواق المالية.

إساءة شركة إنرون للطاقة استخدام نموذج الشركة ذات الغرض الخاص:

كانت شركة إنرون شركة طاقة أمريكية عملاقة انتهت إلى الإفلاس في مطلع القرن الحالي وتعد مثال صارخاً لسوء استخدام الشركات ذات الغرض الخاص وتأسيسها بسوء نية لغرض غش وخداع الأطراف ذات العلاقة. اتجهت شركة إنرون في أواخر التسعينيات من القرن الماضي إلى تبني إستراتيجية تقوم على إعطاء الاهتمام الأول لتصنيفها الائتماني وأدركت ان تحسين التصنيف الائتماني يقتضي تخفيض الديون التي تملكها وان الطريقة المثلى للتوصل إلى ذلك هو التخلص من أصولها المكلفة من مستودعات للنفط وأنابيب بترول وناقلات غاز ثم إعادة استئجارها ، لكن أصولها المذكورة لم تجد من يشتريها ومن تقدم لشرائها لم يكن مستعداً ان يدفع لها ثمناً موافقاً لما ترى الشركة انه القيمة العادلة لها فما كان من شركة إنرون لحرصها الشديد على تحسين تصنيفها

الائتماني قبل صدور نتائجها المالية لسنة ٢٠٠٢م إلا أن أسست شركة ذات غرض خاص تقوم بشراء هذه الأصول من الشركة الأم. ولتحقيق الاستقلال الذي نصت عليه معايير المحاسبة قامت بإقراض بعض موظفيها لكي يملكوا ما لا يقل عن ٣% من كل شركة ولم تكن الشركات ذات الغرض الخاص بقادرة على شراء الأصول حيث لا تتوافر على الأموال، وأنى لها ان تقترض من البنوك، فما كان من شركة إنرون إلا ان اتفقت مع بعض البنوك على إقراض تلك الشركات ذات الغرض الخاص وتقوم شركة إنرون الأم بضمان تلك القروض. ضمن برنامج بعقد لإيهاام المراقبين باستقلالية تلك الشركات ذات الغرض الخاص ثم تقوم إنرون بقبض الثمن وتسديد ديونها كل ذلك لتظهر أمام المألميزانية نظيفة وتحصل على التصنيف الائتماني العالي.

استخدام الدائنين الشركة ذات الغرض الخاص لحماية مصالحهم:

استخدام الشركة ذات الغرض الخاص في تمويل المشروعات:

نص المعيار:

- لا مانع من إنشاء شركات ذات غرض خاص لتسهيل المعاملات أو حماية الاستثمارات أو اختيار الوضع الضريبي الأمثل.
 - إذا كان التصرف أو الالتزام غير جائز لطرف في علاقة تعاقدية فلا يغير حكمه صدوره من شخصية اعتبارية ذات غرض خاص يؤسسها الممنوع من ذلك التصرف أو الالتزام إلا إذا كانت مستقلة عنه.
 - لا يعتبر الضمان الصادر عن شخصية اعتبارية ذات غرض خاص ضمان طرف ثالث كما نص عليه قرار المجمع الفقهي، إلا ان تكون مستقلة عن الجهة المؤسسة لها.
 - إذا كان التصرف جائزاً في أصله لم يؤثر عليه تأسيس شركة ذات غرض خاص للقيام به.
 - لا يجوز إنشاء شخصية أو شخصيات ذات غرض خاص يكون غرضها إخفاء حقائق أو معطيات مؤثرة عن ذوي الشأن أو الاحتيال للتوصل إلى أمر ممنوع من خلال صيغ ظاهرها أنها قانونية إذ يعد ذلك ضرباً من الاحتيال غرضه غش الناس وخداعهم أو التدليس عليهم أو الاحتيال على أكل أموالهم بالباطل.
 - تعد الشخصية الاعتبارية ذات الغرض الخاص مستقلة عن المؤسسة الراعية إذا كانت نسبة ملكية غير المؤسسة الراعية تزيد عن الثلث.
-